6,57 مليارات دينار ملكيات الأجانب في 40 شركة مدرجة ضمن السوق بنهاية مارس 2026

السوق الأول يحتفظ بثقة المستثمرين الأجانب واستقرار ملكياتهم

■ «الوطني» و«بيت التمويل» يستحوذان على 64,1٪ من إجمالي الملكيات الأجنبية بقيمة 4,2 مليارات دينار ■ من 0,47٪ إلى 66,98٪.. خريطة تملك الأجانب في الأسهم الكويتية تكشف عمق وانتقائية السوق الأول

أحمد مغربي

في وقت تعاد صياغة شهية المخاطر على مستوى المنطقة منذ أكثر من شهر بفعل التوترات الجيوسياسية، نتيجة الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية، يواصل السوق الأول في بورصة الكويت تقديم نموذج متماسك لسلوك الاستثمار المؤسسي الأجنبي، حيث حافظت المحافظ العالمية على تمركزها دون تغيرات جوهرية في هيكل الملكيات، في دلالة واضحة على ثبات القناعة الاستثمارية تجاه السوق الكويتي. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن بورصة الكويت إلى أن إجمالي قيمة الملكيات الأجنبية في السوق الأول يبلغ نحو 6,57 مليارات دينار، وهو مستوى يعكس استمرار الثقة في بيئة السوق وقدرته على توفير توازن بين العائد والمخاطر حتى في ظل ظروف إقليمية معقدة.

ولا تقتصر دلالة هذه الأرقام على حجمها، بل تمتد إلى طبيعة هذه الملكيات التي يغلب عليها الطابع المؤسسي طويل الأجل، ما يمنح السوق درجة عالية من الاستقرار النسبي مقارنة بعدد من الأسواق الإقليمية، حيث برزت بورصة الكويت كواحدة من أكثر الأسواق الخليجية تماسكا خلال فترة الحرب، إذ لم تسجل تحركات تخارج واسعة، بل استمرت الملكيات الأجنبية في مستوياتها المرتفعة، مدعومة بتمركزها في شركات قيادية ذات أساسيات قوية وسيولة عالية.

ومن حيث البنية السوقية، ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق الأول إلى 40 شركة بعد إدراج شركة تروولي للتجارة العامة وبدء التداول على سهمها اعتبارا من 25 مارس 2026، لتصبح أحدث المنضمين إلى السوق الأول ضمن قطاع السلع الاستهلاكية.

وعند تفكيك خريطة الملكيات الأجنبية داخل السوق الأول، يتضح أن بنك الكويت الوطني يتصدر من حيث قيمة الملكية الأجنبية، بقيمة 2,11 مليار دينار، مع نسبة تملك تبلغ 26,61٪، ما يكرس موقعه بوصفه أكبر وعاء منفرد للاستثمار الأجنبي في السوق الأول.

ويأتي بعده مباشرة بيت التمويل الكويتي بقيمة ملكية أجنبية تبلغ 2,09 مليار دينار، وبنسبة تملك تبلغ 14,13٪، وهو ما يعني أن السهمين معا يستحوذان على ما يزيد على 4,2 مليارات دينار من إجمالي الملكيات الأجنبية في السوق الأول، وبما يعادل نحو 64,1٪ من إجمالي الملكيات الأجنبية.

كما تبرز شركة زين ضمن أكبر مراكز التملك الأجنبي، إذ تبلغ قيمة ملكية الأجانب فيها 404,66 ملايين دينار، بنسبة تملك 16,79٪، كذلك تسجل مجموعة جي إف إتش قيمة ملكية أجنبية تبلغ نحو 446,67 مليون دينار، إلا أن أهميتها لا تتوقف عند القيمة، بل تمتد إلى كونها أعلى شركات السوق الأول من حيث نسبة التملك الأجنبي عند 66,98٪، وهي النسبة الأعلى في السوق الأول.

وفي قائمة الملكيات البارزة أيضا، تبلغ قيمة ملكية الأجانب في بنك بوبيان والتي بلغت 202,13 مليون دينار، بنسبة 6,68٪، وفي بنك الخليج بقيمة 159,76 مليون دينار، وبنسبة 12,2٪.

كما تبلغ قيمة الملكية الأجنبية في شركة المباني نحو 143,39 مليون دينار، بنسبة 10,75٪، وفي بنك وربة بقيمة 129,25 مليون دينار، بنسبة 9,84٪، أما هيومن سوفت فتبلغ قيمة ملكية الأجانب فيها نحو 85,79 مليون دينار، بنسبة مرتفعة نسبيا تبلغ 23,86٪.

ويمتد الحضور الأجنبي كذلك إلى أسهم تشغيلية وخدمية أخرى، منها شركة بورصة الكويت بقيمة 70,44 مليون دينار وبنسبة 12,99٪، والبنك الأهلي الكويتي بقيمة 62,04 مليون دينار ونسبة 7,98٪، وفي مجموعة الصناعات الوطنية بقيمة 60,29 مليون دينار وبنسبة 10,27٪، وشركة عقارات الكويت بقيمة 51,96 مليون دينار وبنسبة 12,56٪، والشركة التجارية العقارية بقيمة 44,85 مليون دينار وبنسبة 12,72٪، والمجموعة المشتركة بقيمة 44,46 مليون دينار وبنسبة 28,02٪.

أما على الطرف الأدنى من خريطة الملكيات، فتسجل شركة إيفا فنادق أدنى نسبة تملك أجنبي في السوق الأول عند 0,47٪، بقيمة ملكية تبلغ 1,18 مليون دينار فقط، وتليها أولى وقود بنسبة 0,85٪ وقيمة 972 ألف دينار، ثم شركة العقارات المتحدة ومجموعة بيوت القابضة بنسبة 0,95٪ لكل منهما، وبقيمتي ملكية تبلغ 3,58 ملايين دينار و1,01 مليون دينار على التوالي.

وفي المجمل، تعكس هذه الأرقام حقيقة جوهرية مفادها أن السوق الأول لم يحافظ فقط على وجود الأجانب خلال فترة الحرب، بل حافظ أيضا على نوعية هذا الوجود، من حيث تركزه في الأسهم القيادية والمراكز المؤسسية الكبيرة، بما يرسخ صورة بورصة الكويت كسوق قادر على الاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي حتى في أصعب توقيتات المنطقة.

224 مليون دينار مكاسب «البورصة» أمس

شريف حمدي

استعادت بورصة الكويت نشاطها الصاعد بعودة عمليات الشراء الانتقائي خاصة لأسهم السوق الأول، مع استمرار جنوح السوق الرئيسي للانخفاض جراء استمرار عمليات البيع بهدف جني الأرباح. وعلى أثر ذلك حققت القيمة السوقية مكاسب أمس بنحو 224 مليون دينار بنسبة 0,4٪ لتستعيد القيمة مستوى 50 مليار دينار مجددا بعد ان فقدته بجلسة افتتاح الأسبوع الأحد الماضي، ووصل إجمالي القيمة السوقية بنهاية تعاملات أمس الى 50,21 مليار دينار ارتفاعا من 49,99 مليار دينار أول من أمس. وأدت العمليات الشرائية إلى ارتفاع السيولة بنسبة 15٪ بمحصلة 48,1 مليون دينار مقابل 41,7 مليون دينار أول من أمس، وتركزت السيولة حول الأسهم البنكية في مقدمتها الوطني وبيت التمويل، إضافة إلى أسهم قيادية أخرى مثل مباني وزين وجي اف اتش. وأنهت البورصة تعاملات أمس على تباين أداء مؤشراتها الرئيسية، بارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,5٪ بمكاسب 47,8 مليون دينار ليصل إلى 8971 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,02٪ بفقد 1,3 نقطة ليصل إلى 7598 نقطة، وارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 0,45٪ بمكاسب 37,5 نقطة ليصل إلى 8372 نقطة.

«الجزيرة» تشغّل أول رحلة إلى باكستان عبر مطار الدمام

السفير الباكستاني د.ظفر إقبال ورئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة بول كارول خلال الاحتفال بتشغيل أول رحلة من الكويت لباكستان عقب إغلاق المطار

شغلت طيران الجزيرة أمس (الاثنين) أولى رحلاتها إلى باكستان عبر مطار الملك فهد الدولي في الدمام، في خطوة تمثل محطة بارزة في استعادة الربط الجوي بين الكويت وباكستان. وتأتي هذه الرحلة ضمن جهود الشركة للحفاظ على الروابط الجوية الأساسية للمسافرين والشحن، بما يمكن استمرارية حركة الأفراد ودعم المجتمعات التي تعتمد على هذه الرحلات.

وانطلقت الرحلة الافتتاحية من قاعة المغادرة والوصول المؤقتة التابعة لطيران الجزيرة في أرض المعارض الدولية في مشرف، القاعة رقم 8، بحضور سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى الكويت د.ظفر إقبال، إلى جانب رئيس القطاع التجارية في طيران الجزيرة بول كارول، في تأكيد على أهمية هذا الخط في إعادة ربط المجتمعات وتعزيز العلاقات الثنائية.

وتعد باكستان سوقا رئيسيا للكويت، حيث جاليتها المقيمة كبيرة وترتبط البلدين علاقات اقتصادية واجتماعية وثيقة. ويوفر استئناف الرحلات رابطا حيويا للمسافرين الراغبين في لم شملهم مع عائلاتهم أو العودة إلى أعمالهم أو القيام برحلات ضرورية، إلى جانب دعم حركة الشحن واستمرارية سلاسل الإمداد.

وبعد الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي وتعليق جميع الرحلات المغادرة، كانت طيران الجزيرة أول شركة طيران تبادر في إنشاء ممر سفر بديل عبر مطار القيصومة (AQI)، وأصبحت اليوم تشغل عملياتها من مطارين في المملكة العربية السعودية هما مطار القيصومة ومطار الملك فهد الدولي في الدمام (DMM). وتعتمد الشركة نموذج نقل متكاملا يجمع بين السفر الجوي والبري، بما يضمن استمرار رحلات المسافرين من وإلى الكويت رغم التحديات التشغيلية الحالية.

«المركز»: فريق صانع السوق يحقق تداولات بـ 1,68 مليار دينار خلال 2025

سجل فريق صانع السوق لدى المركز المالي الكويتي «المركز» أداء متميزا خلال العام 2025، منفذا صفقات بلغت قيمتها 1,681 مليار دينار، بما يعادل 6,3٪ من إجمالي قيمة التداول في بورصة الكويت، وواصل الفريق أداء دور محوري في تعزيز السيولة ودعم استقرار التداول على مستوى السوق.

ويعكس هذا الأداء تسارعا ملحوظا في وتيرة نشاط فريق صانع السوق على أساس سنوي، إذ ارتفعت قيمة التداول في 2025 بنسبة 120٪ مقارنة بـ 762 مليون دينار في 2024، مدفوعة بتوسع «المركز» في نطاق تغطية أنشطة صناعة السوق. وعلى مستوى الأسهم المشمولة بالتغطية، بلغت مساهمة الفريق في المتوسط 35,4٪ من قيمة التداول لتلك الأوراق على مدار العام.

عزام العتيبي

وفي تعليق له على الأداء اللافت لفريق صانع السوق، قال نائب رئيس مساعد في إدارة أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «المركز» عزام العتيبي: «كان (المركز) من أولى المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص صانع السوق من هيئة أسواق المال، وهو ما شكل محطة مهمة في مسيرتنا».

وأضاف: «منذ ذلك الحين واصل فريق صانع السوق البناء على هذه القاعدة، حيث تغطي محفظتنا اليوم 22 شركة مدرجة، من بينها 11 شركة مدرجة في السوق الأول. وخلال العام الماضي، انصب تركيزنا على التنفيذ المتسق والتواصل الوثيق مع المصدرين، ما مكننا من دعم هذه الشركات في الحفاظ على مكانتها ضمن السوق الأول».

وإلى جانب إجمالي أحجام التداول، أسهمت أنشطة فريق صانع السوق في تحقيق نتائج ملموسة للشركات المدرجة في بورصة الكويت، فقد دعم «المركز» شركة المجموعة المشتركة للمقاولات في استيفاء متطلبات السيولة والتداول اللازمة للترقية إلى السوق الأول.

بعد تشديد «التجارة» رقابتها على مشاريع الطبخ المنزلي بجميع أنواعها

600 مطبخ سحابي في الكويت.. طفرة جديدة مدفوعة بخدمات التوصيل

باهي أحمد

اكتسب مصطلح «المطعم السحابي» أو المطبخ السحابي شعبية متزايدة في قطاع المطاعم بالكويت خلال الأشهر الأخيرة، فهو مساحة طهي تجارية مخصصة بالكامل لإعداد الطعام المعد للتوصيل فقط، ويفتقر هذا النوع من المطاعم إلى منطقة جلوس أو منطقة لتناول الطعام، مما يجعله مختلفا تماما عن المطاعم التقليدية.

مصطلح «المطبخ السحابي» لم يبرز بشكل كبير إلا بعد أن شددت وزارة التجارة والصناعة مطلع العام الحالي رقابتها على مشاريع الطبخ المنزلي بجميع أنواعها، نظرا لما تتركه من آثار سلبية على صحة المواطنين والمقيمين، وبعد أن أصبحت هذه المشاريع تستوجب الحصول على ترخيص تجاري من وزارة التجارة والصناعة، إلى جانب ترخيص صحي صادر عن الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

ومع الطلب المتزايد على طلبات الطعام عبر الإنترنت في السنوات الأخيرة فإنه مرشح للانتشار بقوة في الكويت خاصة أن عددها يصل إلى ما يزيد على 600 مطعم سحابي في الكويت ومرشحة للزيادة بشكل كبير خلال السنوات المقبلة خاصة أنه لا يتطلب استثمارا في مواقع مميزة، أو ديكورات داخلية فاخرة، أو طاقم استقبال، مما يقلل نفقات التشغيل بشكل ملحوظ. ولذلك، يعد هذا النموذج جذابا لرواد الأعمال في مجال الأغذية الذين يفضلون البدء بسرعة دون المخاطر الكبيرة لإدارة مطعم متكامل، فبدلا من التركيز على أجواء المكان، ينصب التركيز بالكامل على جودة الطعام والتغليف وسرعة التوصيل.

وبانتشار المطابخ المركزية في مناطق عدة بالكويت مجهزة بجميع الأساسيات اللازمة التي تتراوح الايجارات بين 300 دينار و1000 دينار وذلك بحسب المساحة المختصة للمكان ومع اختلاف تلك المساحات أو «المطاعم» والتي تتراوح ما بين 10 أمتار مربعة و80 مترا مربعا، باتت هناك وجهة كبيرة للراغبين في الدخول في قطاع المطاعم والانتشار بشكل كبير خاصة أن الكويت تعد من أكثر الدول طلبا للطعام يوميا بمعدل ما يزيد على 400 ألف طلب، مما يجعلها وجهة مفضلة للاستثمار في هذا القطاع.